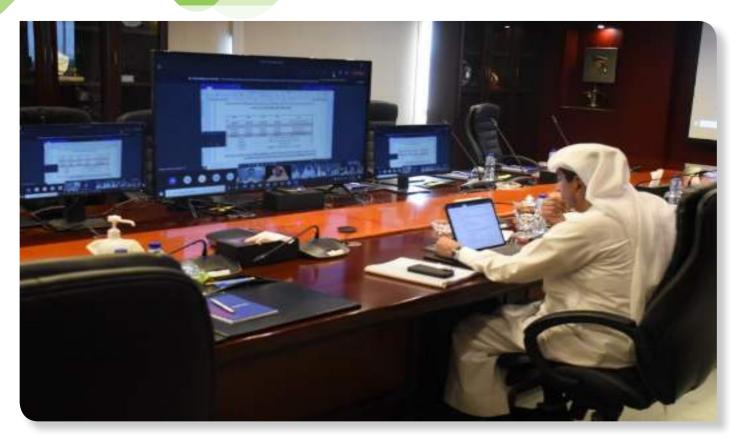


النشرة اليوهية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

24 كانون الاول (ديسمبر) 2020 نشرة يومية الكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



اتحاد الغرف الخليجية يناقش سبل تسريع "الوحدة الاقتصادية"

ترأس رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، الإجتماع (54) لمجلس الاتحاد الذي عقد عبر تقنية البث الإلكتروني المرئي بمشاركة رؤساء الاتحادات والغرف الأعضاء في الاتحاد، والأمين العام للاتحاد الدكتور سعود بن عبد العزيز المشاري. وجرى خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، حيث تم إقرار مشروع الاستراتيجية الجديدة للاتحاد التي تتضمن الرؤية والرسالة والقيم والأهداف الاستراتيجية الجديدة للاتحاد، والموافقة على تعديل هيكلة الأمانة العامة للاتحاد، وتعديل كل من النظام الأساسي واللائحة المالية للاتحاد، بالإضافة إلى الموافقة على مشروع برنامج عمل الأمانة العامة للاتحاد لعام 2019، والموافقة على مشروع برنامج عمل الأمانة المالية للاتحاد لعام 2019، والموافقة على مشروع برنامج عمل الأمانة

المصدر (غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصرّف)

فيروس "كورونا" المستجد.

■ The Federation of Gulf Chambers discusses ways to Accelerate "Economic Unity"

وتمّ التأكيد على ضرورة تسريع خطى التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون

الخليجي، وصولاً الى وحدتها الاقتصادية من خلال توفير بيئة مناسبة لتطوير إدارة

القطاع الخاص الخليجي. وجرى التشديد على أهميّة الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية المتوقعة في ظل جائحة "كورونا". وأبدى المجتمعون ارتياحهم للنتائج،

مؤكدين ضرورة المضى قدماً نحو تنفيذ التوصيات، بهدف تحقيق دعم مسيرة التكامل

الاقتصادي بين دول المجلس، خصوصاً في ظل ما يمر به العالم حالياً جراء تفشي

العامة لعام 2021، ومشروع الموازنة التقديرية للاتحاد لعام 2021.

Chairman of the Federation of GCC Chambers and Chairman of the Bahrain Chamber of Commerce and Industry Samir Abdullah Nass chaired the 54th meeting of the Federation Council, which was held through the electronic visual transmission technology with the participation of the heads of federations and member chambers of the Federation, and the Secretary-General of the Federation, Dr. Saud bin Abdulaziz Al-Mishari. During the meeting, the topics on the agenda were discussed, where the draft of the new strategy of the federation that includes the vision, mission, values and new strategic goals of the union was approved, the approval of the amendment of the Structure of the General Secretariat of the Federation, the amendment of the Articles of Association and the Financial Regulations of the Federation, in addition to the approval of the financial final accounts of the General Secretariat of the Federation for the year 2019, and approval of the draft

work program of the General Secretariat for the year 2021, and the draft estimated budget of the Union for 2021.

Emphasis was placed on the need to accelerate the pace of economic integration between the countries of the Gulf Cooperation Council, to reach their economic unity by providing an appropriate environment for the development of the management of the Gulf private sector. The importance of taking into account the expected economic developments in light of the "Corona" pandemic was stressed. The attendees expressed their satisfaction with the results, stressing the need to move forward towards implementing the recommendations, with the aim of achieving support for the process of economic integration among the GCC states, especially in light of what the world is currently going through due to the outbreak of the new Corona virus.

Source (Bahrain Chamber of Commerce and Industry, Edited)

📕 انكواش الاقتصاد الاواراتي 6 في الوئة

الإمارات بتداعيات انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب تقلص الأنشطة الاقتصادية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك النقل والسفر الدولي. وتوقّع المركزي انكماش إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي عام 2020، استناداً لمتوسط إنتاج يبلغ 2.8 مليون برميل يومياً للعام بأكمله، بينما من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.6 في المئة عام 2021،

مدعوماً بزيادة الإنفاق المالي، وزيادة الائتمان والتوظيف، فضلاً عن الاستقرار في سوق العقارات.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

The UAE Economy Shrinks 6 percent

The Central Bank of the United Arab Emirates expected GDP to shrink by about 6 percent during the current year, 2020, affected by the disruptions caused by the Coronavirus pandemic, and the drop in oil prices, to record a growth of 2.5 percent during the next year 2021.

The Central Bank's forecast comes slightly better than the International Monetary Fund's forecast, which has suggested that the UAE economy will contract by 6.6 percent this year, according to the US Bloomberg Agency. As stated by the IMF, the UAE's economy last shrank by more than 5 percent in 2009 during the global financial crisis. According to the Central Bank's report for the third

توقع مصرف الإمارات المركزي انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6 في المئة خلال العام الجاري، 2020، متأثراً بالاضطرابات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وانخفاض أسعار النفط، على أن يسجل نمواً بنسبة 2.5 في المئة خلال العام المقبل 2021.

وتأتي توقعات المركزي أفضل قليلاً من توقعات صندوق النقد الدولي، الذي رجح انكماش الاقتصاد الإماراتي بنسبة 6.6 في المئة هذا العام، وفق

وكالة بلومبيرغ الأميركية. وبحسب صندوق النقد، فقد انكمش اقتصاد الإمارات آخر مرة بأكثر من 5 في المئة عام 2009 خلال الأزمة المالية العالمية. ووفقاً لتقرير المصرف المركزي للربع الثالث من العام الجاري، من المرجح أن تتأثر

quarter of this year, the UAE is likely to be affected by the repercussions of the decline in global demand for oil due to the shrinking of economic activities around the world, including transport and international travel.

The Central Bank expects the real oil GDP to contract in 2020, based on an average production of 2.8 million barrels per day for the whole year. Meanwhile, non-oil GDP is expected to grow by 3.6 percent in 2021, supported by increased financial spending, increased credit and employment, as well as stability in the real estate market.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)

صندوق النقد يشيد بإجراءات الهغرب الاقتصادية

بعثة صندوق النقد الدولي، لم تتوقف عند مستوى الدين، بل أشادت بطريقة تعاطي المملكة مع الأزمة الصحية عبر التدابير التي اتخذتها من أجل معالجة تداعياتها".

وتوقع المركزي المغربي أن يرتفع الدين الداخلي للخزانة بين 2019 و2022، من 50.9 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي إلى 58.1 في المئة، بينما يقفز الدين الخارجي من 14 إلى 21.1 في المئة في تلك الفترة. وكان أكد وزير

الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، أنّه "تمّ الأخذ بعين الاعتبار في موازنة 2021 الأثر السلبي المزدوج لتراجع النمو وارتفاع عجز الموازنة، ولأجل ذلك فمن الطبيعي أن يرتفع دين الخزانة، بطريقة ميكانيكية".

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)



The IMF praises Morocco's Economic Measures

Morocco is heading towards repaying one billion dollars of the debt owed to the International Monetary Fund, which is an automatic decision that did not come as a result of reaching an outstanding debt term, as Morocco will pay back part of the debt it owes to the international financial institution, after it was able to provide a comfortable balance of foreign exchange, according to a statement issued by the International Monetary Fund.

Last April, Morocco withdrew from the liquidity and safeguard line provided by the International Monetary Fund in the range of \$ 3.2 billion.

In this regard, the Governor of the Moroccan Central Bank, Abdellatif Jouahiri, considered that "the high treasury debt has reached 79 percent of the GDP, however, the International

يتجه المغرب نحو سداد مليار دولار من الدين المتوجّب عليه لصندوق النقد الدولي، وهو قرار تلقائي لم يأت نتيجة بلوغ أجل ديون مستحقة، حيث سيعمد المغرب إلى تسديد جزء من الدين الذي يوجد في ذمته تجاه المؤسسة المالية الدولية، بعدما تمكن من توفير رصيد مريح من النقد الأجنبي، بحسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي.

وكان المغرب عمد في إبريل/نيسان الماضي إلى

سحب من خط السيولة والوقاية الذي وفره له صندوق النقد الدولي في حدود 3.2 مليارات دولار.

وعلى هذا الصعيد اعتبر محافظ البنك المركزي المغربي، عبد اللطيف الجواهري، أنّ "ارتفاع مديونية الخزانة وصل إلى 79 في المئة من الناتج المحلي، إلا أن

Monetary Fund mission did not stop at the level of debt. Rather, it praised the way the Kingdom dealt with the health crisis through the measures it took in order to address its repercussions."

The Moroccan central bank predicted that the internal debt of the treasury would rise between 2019 and 2022, from 50.9 percent of GDP to 58.1 percent, while the external debt would jump from 14 to 21.1 percent in that period. The Minister of Economy, Finance and Administration Reform, Mohamed Benchaaboun, confirmed that "the double negative impact of the decline in growth and the rise in the budget deficit has been taken into consideration in the 2021 budget, and for that, it is natural for the treasury debt to rise, in a mechanical way."

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)

قطر الثانية عربيا في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال العالمي

تجدر الإشارة إلى أنّ تقرير التنافسية العالمية 2020 يُعد إصدارًا خاصًا هذه السنة، حيث تم إيقاف التصنيفات المعتادة للتقرير بشكل مؤقت بسبب الظروف غير الاعتيادية السائدة، والإجراءات التي اتخذتها الحكومات في أعقاب تفشى الجائحة العالمية والركود الاقتصادي، حيث ركّز التقرير على أولويات التعافى والإنعاش، وقام بتقييم أهم الخصائص التي ساعدت الدول على إدارة الجائحة، وقدّم تحليلًا عن

الدول الأكثر استعدادًا لتحول اقتصادي يتضمّن أنظمة تعمل على أساس الجمع بين الانتاجية، والأفراد.



صنّف تقرير التنافسية لعام 2020 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، دولة قطر ضمن البلدان العشرة الأولى في تبنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترتيبات العمل المرنة والمهارات الرقمية والإطار القانوني الرقمي وهي الثانية عربيًا فيما يخص هذا التصنيف.

واحتلت قطر مراكز متقدمة في عدة مجالات تعدّ من الركائز الأساسية التي يشملها التقرير، فكانت قطر في المرتبة الأولى عربيًا وضمن أفضل 10 دول في

العديد من المؤشرات، فمثلًا في ركيزة المؤسساتية احتلت قطر المرتبة السابعة عالميًا في مؤشر "كفاءة الإطار القانوني"، وفي المركز السادس في مؤشر "استجابة الحكومة للتغير "، بينما حلّت في المركز الثامن في مؤشر "الرؤية طويلة المدى للحكومة".

المصدر (صحيفة الراية القطربة، بتصرّف)

Qatar 2nd in the Arab World in the Global Information and Communication Technology Index

The Competitiveness Report 2020 issued by the World Economic Forum ranked Qatar among the top ten countries in adopting information and communication technology, flexible work arrangements, digital skills, and the digital legal framework, and it is the second Arab country in this classification.

Qatar occupied advanced positions in several areas that are among the main pillars covered in the report. Qatar was ranked first in the Arab world and among the top 10 countries in many indicators, for example, in the institutional pillar, Qatar ranked seventh in the world in the "Efficiency of the Legal Framework" indicator, and in sixth place in the "government response to change" index, while it ranked

eighth in the "long-term government vision" index.

It should be noted that the Global Competitiveness Report 2020 is a special edition this year, as the usual classifications of the report have been temporarily suspended due to the prevailing unusual circumstances, and the measures taken by governments in the wake of the global pandemic and economic recession, as the report focused on recovery and recovery priorities, he assessed the most important characteristics that helped countries manage the pandemic, and provided an analysis of countries most ready for economic transformation that included systems that work on the basis of a combination of productivity and people.

Source (Al-Raya Qatari newspaper, Edited)

تراجع النوو اللقتصادي النردني 1.2 فى الهئة

5.5 في المئة لتصل الى 4154.9 مليون دينار

حتى نهاية سبتمبر (أيلول) الماضي. في المقابل تراجعت المستوردات بنسبة 13.8 في المئة خلال الفترة ذاتها، ليبلغ العجز في الميزان التجاري نسبة 20 في المئة. كما انخفضت حوالات المغتربين بنسبة 9.7 في المئة، لتصل إلى 1772.9 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من 2020.

أظهرت بيانات صادرة عن جمعية البنوك الأردنية، تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.2 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي، فيما بلغ معدل البطالة 23.9 في المئة خلال الربع الثالث من هذا العام، بينما بلغ معدل التضخم 0.43 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري. وبالنسبة لمؤشرات القطاع الخارجي، بينت النشرة تسجيل الصادرات الكلية تراجعا بنسبة

ووفقا لجمعية البنوك الأردنية فقد وصل عجز الموازنة العامة الى 1035.5

budget deficit reached 1035.5 million dinars by the end of the first eight months of this year, while the total public debt was 33.1 billion dinars at the end of last August. In terms of monetary indicators, foreign reserves decreased slightly by 0.9 percent at the end of October to reach \$ 12.064 billion, compared to their levels at the end of 2019, which were \$ 12.064 billion. The association indicated that the levels of reserves are comfortable and the percentage of its coverage of imports is high and exceeds 6 months, revealing that the decrease in foreign reserves came as a result of the payment of foreign "Eurobond" bonds at the end of October, amounting to \$1,250 million.

Source (Ad-Dustour Jordanian newspaper, Edited)

مليون دينار حتى نهاية الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، فيما بلغ إجمالي الدين العام 33.1 مليار دينار في نهاية آب (أغسطس) الماضي. وعلى صعيد المؤشرات النقدية، فقد تراجعت الاحتياطات الأجنبية بشكل طفيفا بنسبة 0.9 في المئة مع نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) لتصل الى 12.064 مليار دولار، مقارنة مع مستوياتها في نهاية 2019 والتي كانت 12.064 مليار

دولار. وبينت الجمعية أنّ مستوبات الاحتياطات تعد مربحة ونسبة تغطيتها للمستوردات تعد مرتفعة وتتجاوز 6 أشهر، كاشفة عن أن الانخفاض في الاحتياطات الأجنبية جاء نتيجةً لتسديد سندات "اليوروبوند" الخارجية في نهاية تشرين الأول والبالغة قيمتها 1250 مليون دولار.

المصدر (صحيفة الدستور الأردنية، بتصرّف)

Jordan's Economic Growth Receded by 1.2 percent

Data issued by the Jordan Banks Association showed that the economic growth rate decreased by 1.2 percent during the first half of this year, the unemployment rate was 23.9 percent during the third quarter of this year, while the inflation rate reached 0.43 percent during the first ten months of this year. As for the external sector indicators, the bulletin showed that total exports recorded a decline of 5.5 percent to reach 4,154.9 million dinars until the end of last September. On the other hand, imports declined by 13.8 percent during the same period, bringing the trade balance deficit to 20 percent. Remittances from expatriates decreased by 9.7 percent, to reach 1772.9 million dinars in the first nine months of 2020.

According to the Jordanian Banks Association, the general